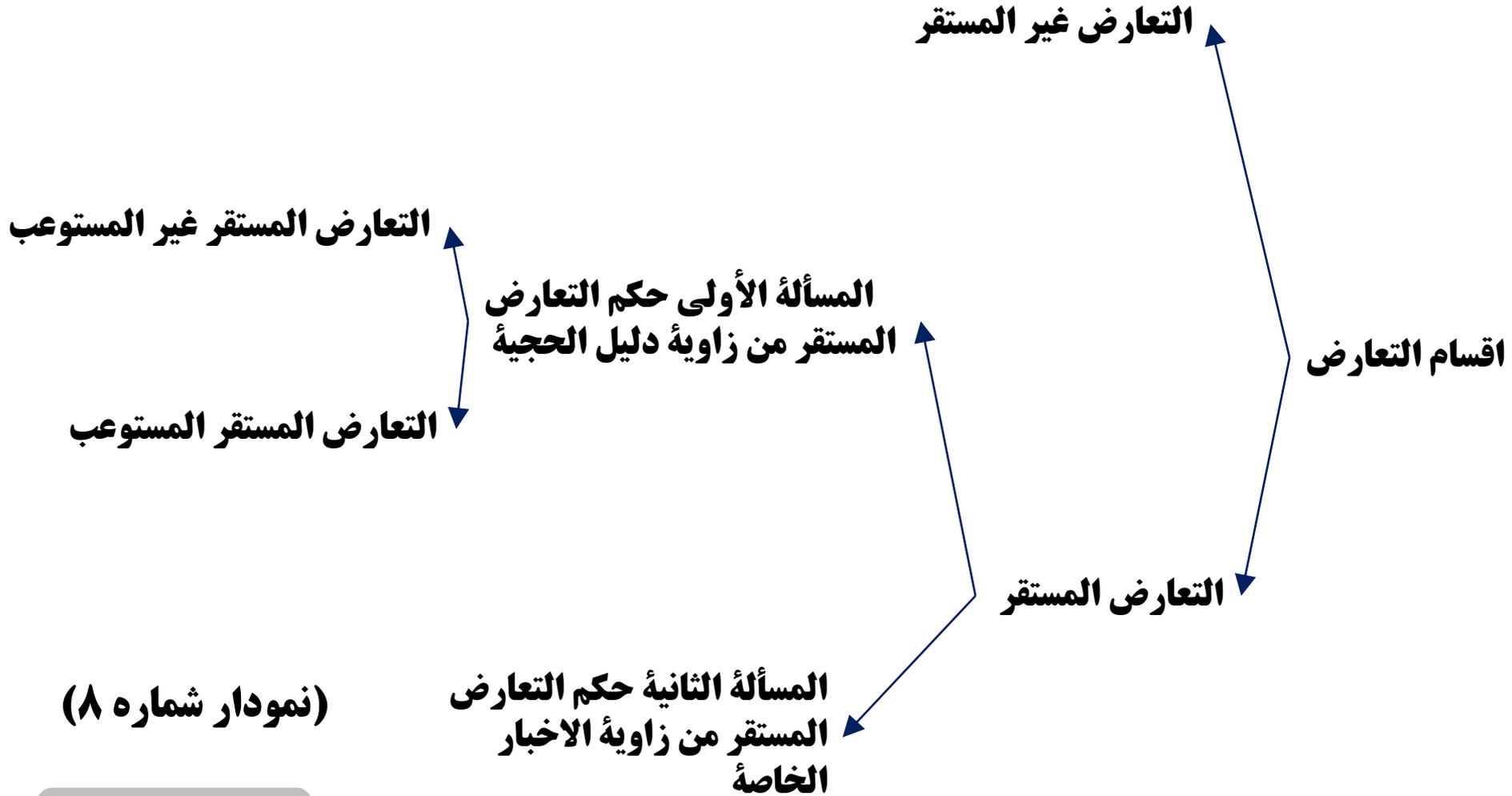


علم أصول الفقه

٢٩-١٠-٨٩ التعارض المستقر من
زاوية الاخبار الخاصة

١٢

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني



۱ - أخبار الطرح

المسألة الثانية حكم التعارض
المستقر من زاوية الاخبار
الخاصة

۲ - أخبار العلاج

أ - أخبار التخيير

ب - أخبار الترجيح

ج - أخبار التوقف و الإرجاء

أخبار الترجيح

- و أما الأخبار الدالة على المرجحات و تقديم أحد الخبرين المتعارضين على أساسها فهي عديدة و مختلفة، و تنسيقاً للبحث عنها نصفها إلى أربعة أصناف.
- ١ - ما يدل على الترجيح بموافقة الكتاب و مخالفة العامة.
- ٢ - ما يدل على الترجيح بالشهرة.
- ٣ - ما يدل على الترجيح بالأحدثية.
- ٤ - ما يدل على الترجيح بصفات الراوى.

أخبار الترجيح

- ١ - الترجيح بموافقة الكتاب و مخالفة العامة
- و الأخبار الدالة على الترجيح بموافقة الكتاب و مخالفة العامة كثيرة، إلا أن أهمها و أصحها ما رواه قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندى فى رسالته التى ألفها فى أحوال أحاديث أصحابنا عن محمد و على ابنى على بن عبد الصمد عن أبيهما عن أبى البركات على بن الحسين عن أبى جعفر بن بابويه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أيوب بن نوح عن محمد بن أبى عمير عن عبد الرحمن ابن أبى عبد الله قال:

أخبار الترجيح

- (قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ حَدِيثَانِ مُخْتَلِفَانِ فَأَعْرَضُوهُمَا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَخُذُوهُ وَمَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَرُدُّوهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوهُمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ فَأَعْرَضُوهُمَا عَلَى أَخْبَارِ الْعَامَّةِ فَمَا وَافَقَ أَخْبَارَهُمْ فَذَرُّوهُ وَمَا خَالَفَ أَخْبَارَهُمْ فَخُذُوهُ) «».

أخبار الترجيح

- ٣٣٣٦٢ سعيد بن هبة الله الراوندي في رسالته التي ألفها في أحوال أحاديث أصحابنا وإثبات صحتها عن محمد و علي ابني علي بن عبد الصمد عن أبيهما عن أبي البركات علي بن الحسين عن أبي جعفر بن بابويه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أيوب بن نوح عن محمد بن أبي عمير عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال قال الصادق ع إذا وردَ عليكم حديثان مختلفان فأعرضوهما على كتاب الله - فما وافق كتاب الله فخذوه و ما خالف كتاب الله فردوه فإن لم تجدوهما في كتاب الله - فأعرضوهما على أخبار العامة - فما وافق أخبارهم فذروه و ما خالف أخبارهم فخذوه

أخبار الترجيح

- و الكلام حول هذه الرواية يقع
- تارة: في سندها،
- و أخرى: في مفادها،
- و ثالثة: في علاقتها بسائر الروايات.

أخبار الترجيح

- أما البحث عن سندها، فربما يناقش فيه من وجوه.
- الأول - استبعاد وجود كتاب لقطب الدين الراوندى فى أحوال الرجال لأن اثنين من تلامذة الشيخ الراوندى - وهما ابن شهر آشوب و منتجب الدين - قد ترجما أستاذهما فى كتابى معالم العلماء و فهرست منتجب الدين و لم يذكر فى هذه الرسالة فى عداد مؤلفاته، مما ينفى صحة انتسابها إليه.

أخبار الترجيح

- و مما يعزز هذا النفي ما أبداه جملة من العلماء كالشيخ أسد الله التستري - قده - من احتمال أن تكون هذه الرسالة للسيد الراوندي الذي كان معاصراً مع الشيخ الراوندي المعروف، فنسب إليه اشتباهاً.

أخبار الترجيح

- وهذه المناقشة يدفعها أننا لو فرضنا تمامية طريق لصاحب الوسائل إلى أحد تلامذة الراوندي قد نقل هذه الرسالة عن أستاذه فمجرد سكوت ابن شهر آشوب أو منتجب الدين عن ذكرها في ترجمة الراوندي لا يكفي لإسقاط طريق صاحب الوسائل عن الاعتبار، إذ لعل هذا الكتاب وصل إلى تلميذ ثالث لم يكن زميلاً لهما و لا معاصراً في تلمذته على الشيخ،

أخبار الترجيح

- خصوصاً و هذه الرسالة - و هي رسالة مختصرة - لم تكن ذات شأن بالغ و لذلك لم يكن لها اسم خاص و عنوان واضح حتى أن صاحب الوسائل يذكرها بالوصف و أنها في أحوال أحاديث أصحابنا، و ذكر صاحب البحار أن هناك رسالة للراوندى سماها **برسالة الفقهاء** و قال أنها وصلت إليه عن طريق الثقات، و المظنون أنها عين الرسالة، فأى استبعاد فى أن يجهل التلميذان وجود مثل هذه الرسالة أو عن إيرادها ضمن مصنفات الشيخ الراوندى - قده -.

أخبار الترجيح

- و في كتاب الأصول الأصيلة و وسائل الشيعة و الفوائد المدنية نقلا عن **رسالة الفقهاء** للشيخ قطب الدين الراوندى طاب ثراه في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فاعرضوهما على كتاب الله فما وافق كتاب الله فخذوه و ما خالف كتاب الله فذروه فان لم تجدوهما في كتاب الله فاعرضوهما على اخبار العامة فما وافق اخبارهم فذروه و ما خالف اخبارهم فخذوه.

أخبار الترجيح

- أضف إلى ذلك: أن ابن شهر آشوب و منتجب الدين - قدهما - لم يعلم من حالهما أنهما كانا بصدد حصر كافة مؤلفات الشيخ الراوندى، و لهذا لم يذكرهما جميع كتبه بل كل منهما ذكر كتباً لم يذكرها الآخر - رغم أن منتجب الدين أطنب في عرض مصنفات أستاذه - فقد ذكر ابن شهر آشوب مثلاً كتاباً للراوندى في أولاد العسكريين و لم يذكره الشيخ منتجب الدين، و ذكر منتجب الدين كتاب شرح النهج و لم يذكره ابن شهر آشوب.

أخبار الترجيح

- و مما يعزز ذلك أيضا، وجود كتب أخرى نسبت إلى الراوندى مع عدم ذكر التلميذين لها، من قبيل كتاب قصص الأنبياء الذى ينقله صاحب الوسائل مع كتاب الخرائج و الجرائح عن الراوندى - قده - و قد صرح ابن طاوس فى مهج الدعوات بأنه لسعيد بن هبة الله الراوندى.

أخبار الترجيح

- الثاني - التشكيك في وجود طريق لصاحب الوسائل إلى هذه الرسالة، لأنه لم يذكر طريقه إليها في كتاب الوسائل فإن غاية ما نجده فيه ما يذكره في فوائده الخاتمة من الطريق المعتمد لديه إلى كتاب قصص الأنبياء و كتاب الخرائج و الجرائح للراوندي، و لم يذكر طريقاً يعتمد في نقل هذه الرسالة.

أخبار الترجيح

- و هذه المناقشة غير تامة أيضا. لأنه يمكن إثبات طريق لصاحب الوسائل إلى هذا الكتاب بضم كلامين له:
- أحدهما إلى الآخر، فقد ذكر في فوائده الخاتمة «نروى كتاب الخرائج و الجرائح و كتاب قصص الأنبياء لسعيد بن هبة الله الراوندى بالإسناد السابق عن العلامة عن والده عن الشيخ مهذب الدين الحسين بن رده عن القاضي أحمد بن علي بن عبد الجبار الطوسي عن سعيد ابن هبة الله الراوندى»

أخبار الترجيح

- ثم يقول «و نروى باقى الكتب بالطرق السابقة» فإننا نستظهر من مجموع هذين الكلامين أنه ينقل سائر الكتب التى ذكرها فى متن الوسائل و التى لم يصرح بها فى المشيخة عن مؤلفها بالإسناد المذكور أيضا.

أخبار الترجيح

- و مما يشهد على أن هذا الطريق هو سند صاحب الوسائل إلى الرسالة، طريق العلامة إلى سعيد بن هبة الله الراوندى فى إجازته المعروفة التى أحصت عدداً كبيراً من علماء الطائفة فإنه ذكر فى تلك الإجازة المعروفة لآل زهرة طرقه إلى كتب الشيعة و إلى كتب العامة، و قال بأنه يروى جميع كتب سعيد بن هبة الله الراوندى عن فلان... إلخ. و ذكر عين هذا الطريق الذى ينقل عنه صاحب الوسائل بواسطة العلامة كتابى قصص الأنبياء و الخرائج و الجرائح و المفروض أن صاحب الوسائل يخبر بأن هذا هو أحد كتب الراوندى أيضا فهذا يعزز أن صاحب الوسائل قد تلقى الرسالة بنفس هذا الطريق العام.

أخبار الترجيح

- الثالث - أن هذه الرسالة لو كان ينقلها صاحب الوسائل عن العلامة بالطريق المتقدم فكيف لا نجد له عيناً و لا أثر في كلمات العلامة و مشايخه فإن من يراجع كتاب التهذيب الذي ألفه العلامة في علم الأصول أو كتاب المعتبر للمحقق أو المراجع الأخرى لمشايخنا المتقدمين لا يرى أنهم استدلوا بهذه الرواية على الترجيح أصلاً، مما يوجب الوثوق بأن هذه الرسالة لم يكن يطلع عليها العلامة أو المحقق وقتئذٍ.

أخبار الترجيح

- و فيه: أن عدم استدلال العلامة أو المحقق في كتبهم الأصولية بهذه الرواية لا يدل على عدم وجود الرسالة بأيديهم، لأنهما لم يذكرها أكثر روايات الباب.

أخبار الترجيح

- و قد اقتصر شيخنا المحقق - قده - في كتاب المعارج على قوله «إذا كان أحد الخبرين المتعارضين مخالفاً للكتاب دون الآخر قدم ما كان غير مخالف على ما كان مخالفاً لأن المخالف لو لم يكن له معارض لا يكون حجة فكيف مع وجود المعارض، و أما إذا كان أحدهما مخالفاً للعامة دون الآخر فقد قال شيخنا أبو جعفر - يعنى الشيخ الطوسى - قده - أنه يقدم ما خالف العامة على ما وافق العامة عملاً منه بأخبار الآحاد فى المقام و إثباتاً منه للمسألة العلمية بأخبار الآحاد».

أخبار الترجيح

- الرابع - إن محمداً و علياً ابني علي بن عبد الصمد - الواقعان في السند - قد يقال أنهما ليسا محمداً و علياً ابني علي بن عبد الصمد و إنما هما محمد و علي ابني عبد الصمد لأنهما شخصان معروفان و من مشايخ ابن شهر آشوب و أساتذته الذين يروى عنهم و قد وقع في طرق صاحب الوسائل كثيراً،

أخبار الترجيح

- و أما محمد و علي ابنا علي بن عبد الصمد فلم يقعا في طرق صاحب الوسائل و إجازته المعروفة و من البعيد أن يكون الشيخ الراوندى المتقدم طبقة عن ابن شهر آشوب ينقل عن أولاد علي بن عبد الصمد الذى هو من أساتذة ابن شهر آشوب و من ينقل عنه، مما يوجب قوة احتمال وجود خطأ في البين و أن يكون المقصود محمد و علي ابني عبد الصمد و هما و إن كان لا إشكال في وثاقتهما و جلالة شأنهما إلا أن الإشكال في أبيهما الذى ينقلان الرواية عنه - و هو عبد الصمد - فإنه ممن لم يثبت توثيقه.

أخبار الترجيح

- و فيه: أن محمداً و علياً ابني علي بن عبد الصمد واقعان في أسانيد الراوندي جزماً و قد تكرر ذلك في كتاب قصص الأنبياء علي ما شهد به مؤلف كتاب رياض العلماء، و قد جاء في ترجمة الراوندي من قبل جملة من العلماء ذكر محمد و علي ابني علي بن عبد الصمد في عداد مشايخه و لم يجيء ذكر محمد و علي ابني عبد الصمد أصلاً.

أخبار الترجيح

- و قد وقع الالتباس في تشخيص علي بن عبد الصمد من جراء تشابه الأسماء حتى ترجم الشيخ الحر - ره - في كتاب أمل الآمل عدة أشخاص بهذا الاسم فقال: «محمد بن علي بن عبد الصمد النيسابوري فاضل جليل من مشايخ ابن شهر آشوب» «» و قال: «محمد بن عبد الصمد النيسابوري عالم فاضل جليل القدر من مشايخ ابن شهر آشوب» «»

أخبار الترجيح

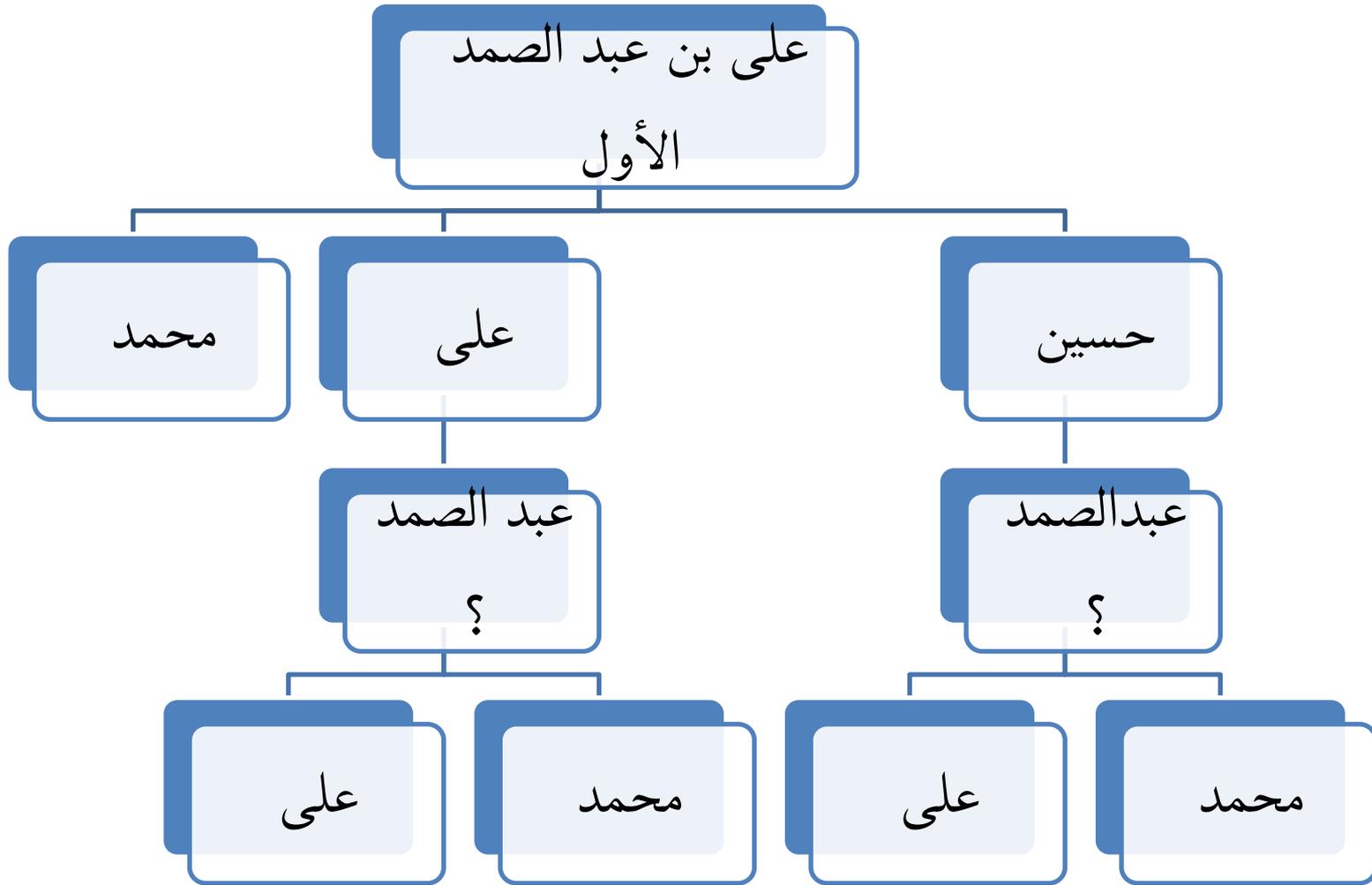
- و قال: «علي بن علي بن عبد الصمد التميمي النيسابوري فقيه ثقة قرأ علي والده و علي الشيخ أبي علي ابن الشيخ أبي جعفر» و قال: «الشيخ علي بن عبد الصمد التميمي السبزواري فقيه دين ثقة قرأ علي الشيخ أبي جعفر (يعني الصدوق) قاله منتجب الدين» و قال: «الشيخ أبو الحسن علي بن عبد الصمد النيسابوري التميمي فاضل عالم يروى عنه ابن شهر آشوب و لا يبعد اتحاده مع التميمي السبزواري السابق بل الظاهر ذلك».

أخبار الترجيح

- و الظاهر: أن هناك محمداً و علياً ابني عبد الصمد - و هما المشايخ المعروفين لابن شهر آشوب - و هما حفيدين لمحمد أو علي أو حسين أبناء علي بن عبد الصمد الأول، فهناك **علي بن عبد الصمد الأول الجد الأعلى للأسرة و هو ذلك العالم الجليل الفقيه الذي كان في طبقة الشيخ الطوسي و المرتضى - رهما - و يروى عن الصدوق - قده - بواسطة واحدة** غالباً فيما طلعتنا عليه، و إن ادعى أنه قد روى عنه بلا واسطة، و هذا الشخص لا يمكن أن يكون هو شيخ ابن شهر آشوب بوجه أصلاً.

أخبار الترجيح

- و قد كان له ثلاثة أبناء محمد و علي و حسين و هم الطبقة الأولى من أولاده، و الأولان منهما هما اللذان يروى عنهما الراوندي هذه الرواية و كانا من مشايخه و هناك حفيد لعلي بن عبد الصمد - الجد الأول - اسمه عبد الصمد و لا ندرى هل هو ابن علي أو حسين ابني علي بن عبد الصمد، و لكنه لم يكن ابن محمد بن علي بن عبد الصمد بقرينة تعبير ابنه عنه بأنه عم أبيه. و أيا ما كان فهذا عبد الصمد الثاني له ولدان اسمهما علي و محمد و هما اللذان من مشايخ ابن شهر آشوب. و هذا التسلسل النسبي يتضح من عدة روايات و كلمات العلماء في ترجمة بعض أفراد هذه الأسرة.



أخبار الترجيح

- تقتصر منها على ذكر ما جاء في مهج الدعوات لابن طاوس حيث قال: «قال **علي بن عبد الصمد** - وهو الذي يروى عنه ابن شهر آشوب و من مشايخه لأن ابن طاوس شيخ العلامة و ابن شهر آشوب في طبقة مشايخ العلامة أو أعلى بقليل - **أخبرني جدي** - وهو أحد الأولاد الصليبين لعلی بن عبد الصمد الأول جد الأسرة - **قال حدثنا والدي الفقيه أبو الحسن** - يعني علي بن عبد الصمد جد الأسرة الذي كان من طبقة السيد المرتضى و الشيخ الطوسي فإنه المكنى بأبي الحسن - **قال حدثنا جماعة من أصحابنا منهم السيد أبو البركات** - وهو الذي وقع في طريق رواية الراوندي أيضا - **عن الصدوق** - وهذا يدل أيضا على ما ذكرناه من أنه يروى عن الصدوق بواسطة واحدة -»

أخبار الترجيح

- فإن هذا التسلسل الواقع في هذا الطريق يدل على أن علي بن عبد الصمد الذي هو في طبقة مشايخ ابن شهر آشوب غير علي بن عبد الصمد المكنى بأبي الحسن الذي يروي عن أبي البركات، وإنما هو جده الأعلى. فما تقدم من الشيخ الحر في أمل الآمل من اتحاد الشيخ أبي الحسن علي بن عبد الصمد النيسابوري التميمي الذي يروي عنه ابن شهر آشوب مع علي بن عبد الصمد التميمي السبزواري الذي نقل الشيخ الحر عن منتجب الدين أنه فقيه دين ثقة قرأ على الشيخ أبي جعفر الصدوق غير صحيح. و عليه فالرواية صحيحة السند من هذه الناحية، لأن محمداً و علياً ابني علي بن عبد الصمد ينقلان الرواية عن أبيهما و هو ذلك الشيخ الفقيه الجليل الذي قرأ على أبي جعفر - قده - .

أخبار الترجيح

- الخامس - أبو البركات علي بن الحسين العلوي الخوزي الذي يروى عنه الراوندي لا يوجد دليل على توثيقه عدا شهادة صاحب الوسائل - قده - بوثاقته و هي لا تفيد في التوثيق، لأنها لا يحتمل فيها أن تكون عن حس مع هذا البعد الزمني الممتد بينهما و هو قرابة سبعمائة عام فلو فرض وجود احتمال الحسيّة لشهادات الشيخ الطوسي - قده - في حق الرواة غير المعاصرين له - و لذلك يؤخذ بها - فذلك من جهة عدم وجود هذا المقدار من البعد بينه و بين أبعد راوٍ يفرض من أولئك الرواة.

أخبار الترجيح

- و فيه: أن المقياس في نشوء احتمال الاستناد إلى الحس في مقابل الحدس و الاجتهاد ليس هو طول الزمان و قصره فحسب، و إنما تتحكم فيه أيضا ملابسات ذلك الفاصل الزمني و ظروفه، فقد يكون الفاصل قصيراً و لكنه قد مضى بنحو لا يوفر للباحث ما يحتاجه من المدارك الواضحة التي تستوجب حسيّة شهادته بالتوثيق أو الجرح، و قد تطول الفاصل الزمني دون أن يضر بما تطلبه حسيّة الشهادة من مدارك و مستندات،

أخبار الترجيح

- فمثلاً ترى أن التسلسل النسبي لأسرة علوية قد يكون محفوظاً عبر مئات السنين فيستطيع أي فرد منها أن ينسب نفسه إلى أبيه ثم إلى جده و جد جده و هكذا إلى أزمنة سحيقة من تاريخ آباءه و أجداده نتيجة الاهتمام الموجود تجاه هذا النسب المبارك، بينما لا يتأتى ذلك في حق الأنساب الأخرى و لو لأزمنة قصيرة من تاريخ الآباء و الأجداد.

أخبار الترجيح

- و على هذا الأساس، لو لاحظنا السنين التي تفصل بين الشيخ الطوسي - قده - و بين الرواة الذين شهد بوثاقتهم و التي هي أقصر بكثير من الفاصل الزمني بين صاحب الوسائل - قده - و العلماء الذين يشهد بوثاقتهم - كأبي البركات مثلاً - نرى farkاً كبيراً بين الزمانين يميز الفاصل الزمني بين صاحب الوسائل و أبي البركات من ناحية إمكانية الحصول فيه على مدارك حسية للشهادة بوثاقته.

أخبار الترجيح

- و ذلك الفارق الكيفي يتمثل في توفر الضبط في النقل و شدة الاهتمام بمدارك التوثيق و الجرح و التعديل و شيوع كتب الرجال و الإجازات و الإسناد التي هي منفذ اطلاع الباحث على معرفة أحوال الرجال عادة و عدم توفر مثل هذه المدارك و إمكانيات البحث و الاطلاع في الفترة الزمنية بين الشيخ الطوسي و أصحاب الأئمة حتى أنه لم ينقل فهرست لأحد من الأصحاب في هذه الفترة غير البرقي - قده - .

أخبار الترجيح

- و مما يعزز وثاقة أبي البركات أيضا ما جاء في كتاب رياض العلماء في ترجمة شخص من العلماء اسمه علي بن أبي طالب بن محمد بن أبي طالب التميمي و هو علي ما يظهر من ترجمته متأخر عن ابن شهر آشوب و يعبر عنه بأنه فاضل عالم محدث فقيه قال - أي في كتاب رياض العلماء - «أنه في عدد من نسخ عيون أخبار الرضا للصدوق - قده - يوجد فيه إسناد لهذا الكتاب يرجع إلى علي بن أبي طالب بن محمد بن أبي طالب و هو يرويّه عن الإمام الفقيه فلان... ثم يتسلسل في ذكر علمائنا - رضوان الله عليهم - واحداً بعد آخر إلي أن يصل إلى الوساطة قبل الصدوق، فيقول: قال حدثنا الإمام الزاهد أبو البركات الخوزي عن الصدوق».

أخبار الترجيح

- فإن هذا الكلام و أمثاله كما يؤيد وثاقة أبو البركات حيث يعبر عنه بالإمام الزاهد و هي رتبة عالية من التوثيق لا يلقب بها إلا أجلاء علماء الطائفة كذلك يثبت ما قلناه آنفاً من انتشار الأسناد و المدارك التي يتيح إمكانية التعويل عليها في مجال التعرف على أحوال الرجال في الفترة الزمنية التي عاش فيها صاحب الوسائل - قده - فاحتمال حسية شهادته بتوثيق أبو البركات موجود فتكون شهادته معتبرة لا محالة.
- و هكذا يتضح أن رواية الراوندي صحيحة سنداً.

أخبار الترجيح

- و أما الحديث عن مفادها فقد اشتمل مفادها على مرجحين طوليين.

أخبار الترجيح

- ٣٣٣٦٢ سعيد بن هبة الله الراوندي في رسالته التي ألفها في أحوال أحاديث أصحابنا وإثبات صحتها عن محمد و علي ابني علي بن عبد الصمد عن أبيهما عن أبي البركات علي بن الحسين عن أبي جعفر بن بابويه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أيوب بن نوح عن محمد بن أبي عمير عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال قال الصادق ع إذا وردَ عليكم حديثان مختلفان فأعرضوهما على كتاب الله - فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فردوه فإن لم تجدوهما في كتاب الله - فأعرضوهما على أخبار العامة - فما وافق أخبارهم فذروه وما خالف أخبارهم فخذوه

أخبار الترجيح

- ٣٣٣٦٢ سَعِيدُ بْنُ هَبَةَ اللَّهِ الرَّائِدِيُّ فِي رِسَالَتِهِ الَّتِي أَلْفَهَا فِي أَحْوَالِ أَحَادِيثِ أَصْحَابِنَا وَ إِثْبَاتِ صِحَّتِهَا عَنْ مُحَمَّدٍ وَ عَلِيٍّ ابْنَيْ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ أَبِي الْبَرَكَاتِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ بْنِ بَابُوَيْهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ الصَّادِقُ إِذَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ حَدِيثَانِ مُخْتَلِفَانِ فَأَعْرَضُوهُمَا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ - فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَخُذُوهُ وَ مَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَرُدُّوهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوهُمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ - فَأَعْرَضُوهُمَا عَلَى أَخْبَارِ الْعَامَّةِ - فَمَا وَافَقَ أَخْبَارَهُمْ فَذَرُّوهُ وَ مَا خَالَفَ أَخْبَارَهُمْ فَخُذُوهُ

أخبار الترجيح

- الأول - الموافقة و المخالفة مع الكتاب، فيرجح ما وافق الكتاب على ما خالفه و مقتضاه الاقتصار في الترجيح على خصوص ما إذا كان أحد الخبرين موافقاً مع الكتاب و الآخر مخالفاً له فلا يكفي مجرد مخالفة أحدهما للكتاب في ترجيح الآخر عليه.

أخبار الترجيح

- اللهم إلا أن يستظهر كفاية ذلك بالتعدى و الفهم العرفى بدعوى: أن مناسبات الحكم و الموضوع العرفية فى باب جعل الحجية و الطريقية تقتضى أن يكون الميزان فى الترجيح عدم المخالفة مع الكتاب الكريم لوضوح عدم مجيء جميع التفاصيل و جزئيات الأحكام الشرعية فيه، فيكون المراد من الموافقة عدم المخالفة.

أخبار الترجيح

- الثاني - المخالفة و الموافقة مع العامة فيرجح ما خالف أخبارهم على ما وافقها.
- و قد يقال باختصاص هذا الترجيح بما إذا كانت المخالفة و الموافقة مع أخبارهم لأنه الذي نصّ عليه الحديث، إلا أن الصحيح التعدي إلى الموافقة و المخالفة مع فتاواهم و آرائهم أيضا و إن كانت على أساس غير الأخبار من أدلة الاستنباط عندهم فإنه لا فرق بينه و بين الموافقة مع أخبارهم في الترجيح القائم على أساس نكتة طريقية لا تعبدية.

أخبار الترجيح

- و الاستفادة من الرواية طولية الترجيحين و أن الأول منهما مقدم فى مقام علاج التعارض على الثانى كما هو واضح.